سبع خطوات لتقوية التشريعات، والسياسات، والتمويل العام للقضاء على زواج الأطفال

الخلفية والغرض

يعمل البرنامج العالمي للقضاء على زواج الأطفال (البرنامج العالمي) التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) مع الحكومات، والمجتمع المدني، والشركاء للدعوة إلى القيام بنشاطات عملية للقضاء على زواج الأطفال ودعمها، ومناصرة المساواة بين الجنسين، وتمكين الفتيات والنساء.

يجيب هذا الإيجاز على أسئلة 'ماذا'، و'كيف'، و'لماذا' المتعلقة بالدعم الفني للبرنامج العالمي، ومناصرة التشريعات القائمة على البراهين والحقوق، وإصلاح السياسات، والتمويل العام.

وتدعو هذه الخطوات السبع إلى فهم عام للمفاهيم الرئيسة وتقدم أمثلة عملية على الشراكات مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني للدفع بإصلاحات تشريعية وسياسية إضافة إلى التمويل الشعبي للمساعدة في إنهاء زواج الأطفال. ويعتمد تنفيذها على رفع مستوى الآليات المؤسسية القائمة وتقديم الدعم لفرق المكاتب القُطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف لضمان تفعيل الإصلاحات التشريعية والسياسية.

إن المعلومات المعروضة في هذه الإيجاز تقوم على البراهين، وتستنير بالممارسات الواعدة للبرنامج العالمي وشركائه الكُثْر، بمن فيهم بنات لا عرائس ومنظماتها العاملة. والهدف النهائي لهذا الإيجاز هو تسهيل تبادل المعارف والممارسات الفُضلى لتطبيقها في المرحلة 2 من البرنامج العالمي؛ مما يوفر مصلحة عامة للبلدان ما بعد البرنامج العالمي.[1]

تعريف المفاهيم

المناصرة هي عملية متعمّدة، تقوم على الإثباتات الملموسة، للتأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على صانعي السياسات، أصحاب المصالح، والجماهير لدعم وتطبيق فعاليات تسهم في إنجاز حقوق الأطفال والنساء.[2] وضمن هذه الملاحظة، فإن مصطلح المناصرة يتضمن جميع حوارات المناصرة والسياسة التي يقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف دخل نظام الأمم المتحدة وخارجه، والدعم المقدّم لمنظمات المجتمع المدني، والإعلام، والمجتمعات المحلية للدفاع عن ممارسة حقوقها الإنسانية.

الإصلاحات التشريعية تهدف إلى تعديل القوانين كي تتواءم مع المعايير الدولية القائمة على اتفاقيات حقوق الإنسان العالمية ذات الصلة. والقوانين المتعلقة بزواج الأطفال لا تتضمن سن الحد الأدنى لزواج الفتيات والفتيان فحسب ، بل تتعداه إلى الضمانات القانونية لحقوق الفتيات والأمهات اليافعات المتزوجات، والأرامل والمطلقات، بما في ذلك حقهن في التعليم، والصحة الجنسية والإنجابية، إضافة إلى إصلاح المهور، وأسعار العرائس، والميراث، وقوانين الحضانة.

إصلاح السياسات للقضاء على زواج الأطفال باستخدام البيانات والبحوث لإصلاح السياسات التي يمكن أن يكون لها تأثير على الوقاية من زواج الأطفال أو التخفيف من آثارها، كتلك المتصلة بحماية الطفل ورفاه العائلة، والتعليم، وسياسات اليافعين والشباب، بما فيها تلك المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية والحقوق؛ وغالباً ما ترافقها استراتيجيات وطنية تركز على المواضيع أو أطر العمل.

الاستراتيجية الوطنية (أو إطار العمل الاستراتيجي) للقضاء على زواج الأطفال هي وثيقة عالية المستوى تضع خطوطاً عامة لرؤية القضاء على زواج الأطفال وتقدم اتجاهات استراتيجية للعمل المتعدد القطاعات وعمل أصحاب المصالح المتعدد.[3]

برنامج العمل الوطني عبارة عن وثيقة تفصيلية تُجمِل الأفعال المحددة المطلوبة لإنجاز الأهداف الاستراتيجية العامة للاستراتيجية الوطنية وتحدد الهياكل، وآليات التنسيق، والعمليات وأدوار مختلف أصحاب المصالح في برنامج العمل الوطني. ولبرامج العمل الوطني القوية ميزانيات وتكون مترافقة مع إطار عمل مراقبة وتقييم، وأساس لتتبُّع تخصيص الموارد عبر القطاعات المختلفة.

إدارة الأموال العامة يشير إلى طريقة أو عملية الميزانية التي تدير فيها الحكومات الموارد العامة – الإيرادات والنفقات – وتأثير مثل هذه الموارد على الاقتصاد والمجتمع. ويهدف **التمويل العام للأطفال** إلى التأثير على تعبئة الموارد المالية المحلية واستخدامها في نتائج أكبر، وأكثر إنصافاً واستدامة للأطفال. وقد تتضمن هذه الإيرادات العامة، مساعدات الميزانية التنموية الخارجية، وتمويل القطاع الخاص.[4] ويعتبر وضع **موازنة تستجيب للنوع الاجتماعي** أمراً متأصلاً في التمويل العام، مما يضمن معالجة احتياجات ومصالح الأفراد من الفئات الاجتماعية المختلفة (النوع الاجتماعي، العمر، العنصر، الدخل، الإثنية، الموقع) في سياسات الإنفاق والإيرادات.[5]

المساءلة هي حجر زاوية إطار عمل حقوق الإنسان، وهي ذاتها نظام معايير تحكم العلاقة بين 'حاملي الواجب' في السلطة و'حاملي الحقوق' المتأثرين بأفعالهم. وفيها ثلاثة أبعاد وتشير إلى التزام الموجودين في السلطة بتحمل مسؤولية أفعالهم، والإجابة عليها أمام من تأثروا بها، وأن يكونوا موضعَ شكلٍ ما من الجزاء الإلزامي إذا وُجِد أن تصرفهم أو تفسيرهم كان ضعيفاً أو غائباً.[6]

الاستراتيجيات الرئيسة

يعزّز البرنامج العالمي الآليات المؤسسية القائمة والشراكات للدعوة وتفعيل الإصلاحات التشريعية والسياسية، والدعوة إلى تعبئة الموارد المالية العامة للقضاء على زواج الأطفال.

فيما يلي الاستراتيجيات الرئيسة للحكومات وأطراف المجتمع المدني لضمان الإصلاح الفعال للتشريعات والسياسات والتمويل المحلي المستدام – بدعم من البرنامج العالمي:

1. تحديد أولويات الإصلاح التشريعي والسياسي

- ✓ القوانين والسياسات المطروحة للتغيير على المستوى الوطني كي تتحقق استحقاقات الأطفال واليافعين في حقوقهم الأساسية وتُراعى معايير النوع الاجتماعي والمعتقدات الإيجابية.[7]
- ✓ حلّل البيئة السياسية كي تفهم الأجندة العامة (ماالذي يهم الناس) ووضع الأجندات من قبل الإعلام، وكيف يمكن لها أن تسهم في الإصلاح التشريعي المُتخيّل.[8]
- ✓ قم بوضع خريطة سياسية لتحديد الفرص التي تعرضها الأجندة السياسية والتشريعية نظراً لمصالح الأطراف المختلفة، واللاعبين الأساس، وتوزيع القوى.

2. تبنّى نهجاً شاملاً تُجاه المناصرة

- ✓ عزّز المؤسسات لصالح بناء القدرات وزيادة الإرداة والمعرفة بين الأطراف ذات العلاقة.
- ✓ ضع خريطة للموارد المتوافرة لدى جميع الحلفاء لإنجاز التغيير، إنسانياً ومالياً.
- ✓ نفّذ استراتيجية التغيير السياسي باستخدام تكتيكات مثل التعبئة الجماهيرية، الإعلام، التعليم والتواصل، استخدام وكلاء العلاقات العامة، ومشاركة وسائل الإعلام.
- ✓ حافظ على المساءلة من خلال ضمان المشاركة، والمراقبة، والشفافية.[9]

3. كن شاملاً واخلق إجماعاً

- ✓ استشر وشارك بحساسية جميع أصحاب المصالح – منظمات المجتمع المدني (لا سيما المدافعة عن حقوق الأطفال، والنساء، والشباب)، والبرلمانيين، ووسائل الإعلام، والأكاديميين، إلخ.
- ✓ طوّر استراتيجيات محددة السياق لخلق الإجماع[10] واستباق الحركات الارتجاعية.[11] إن نهج تحالف مناصرة تطوير السياسة يسمح بالمساهمات الشاملة، وينتهج نهجاً براغماتياً تجاه استقطاب الحوار حول المشاكل، ويسمح بالتعبير عن الاختلافات الحادة للآراء والمواقف حول المسائل الاجتماعية، ويصعد من الأسفل إلى الأعلى مما يجمع مختلف أصحاب المصالح معا حول أرضية مشتركة.
- ✓ قدّم الدعم للمساءلة الاجتماعية من خلال التشارك مع أصحاب المصالح عند التطبيق، والمراقبة، والتغذية الراجعة.

في موزامبيق، قدم البرنامج العالمي الدعم لمشاركة الشباب الكثيفة واستخدم آليات حقوق الإنسان – المراجعة العالمية الدورية – كإطار عمل للتغيير التشريعي والسياسي على المستوى الوطني. ونتيجة للدعوة، وافقت الحكومة على توصية إبطال التشريع الذي يستوجب تحويل الفتيات الحوامل إلى المدارس الليلية، وضمنت عدم مواجهة الطالبات الحوامل لأي تقييد للحصول على التعليم. وبعد تأسيس لجنة مع وزير التعليم، أجاز البرلمان المرسوم 2018/435 الذي أبطل المرسوم القائم 2003/39 الذي كان ينتهك حقوق البنات الحوامل.[12، 13]

4. تأكّد من أن الإصلاح التشريعي والسياسي قائم على البراهين ومعايير حقوق الإنسان الدولية

- ✓ حدّد بيانات وبراهين لدعم عمليات الإصلاح التي تقودها البراهين. مثلاً، عن طريق إظهار العلاقة العكسية بين إكمال الدراسة الثانوية وزواج الأطفال، يمكن الدفع بالجدل حول ضمان الحق في الدراسة الثانوية كأسلوب للقضاء على زواج الأطفال.
- ✓ تأكّد من أن القوانين والسياسات المتعلقة بالزواج والمجالات المرتبطة بها تتماشى مع مباديء حقوق الإنسان في المساواة وعدم التمييز؛ على سبيل المثال، تحديد عمر الحد الأدنى للزواج عند 18 عاماً لكل من النساء والرجال، أو ضمان حقّ كلٍّ من الرجال والنساء في الطلاق.[14]
- ✓ ضمان تماشي القوانين والسياسات مع مبدأ حقوق الإنسان في المشاركة حيث يكون جميع الناس حاصلين على الحقوق وينبغي أن يكونوا قادرين على المشاركة والوصول إلى المعلومات المتصلة بعمليات اتخاذ القرار التي تؤثر في حياتهم ورفاههم. مثلاً، للبنات والأولاد الحق في تقرير مصيرهم حين يتعلق الأمر بالزواج.
- ✓ ضمان تحقيق القوانين والسياسات العامة للالتزام باحترام حقوق الإنسان. فمثلاً، لا يجب أن تنتهك أي سلطة من سلطات الدولة حقوق الإنسان، لا من خلال الفعل أو الإغفال – كما في حالة عدك وضع حد أدنى لسنّ الزواج.
- ✓ التأكّد من أن القوانين والسياسات تلتزم بالحماية، مثلاً، ينبغي بكيانات الدولة أن تمنع الهويات الخاصة كالشركات، أو النقابات، أو الأفراد، أو المجموعات الدينية، أو الجمعيات من انتهاك حقوق الإنسان – كما يحدث حين تفشل الدول في حماية الفتيات من التأثيرات التمييزية للزواج وفقا للممارسات العرفية أو القوانين الدينية.[15، 16]

في جنوب أفريقيا، قدّم البرنامج العالمي الدعم لتطوير وتطبيق **نموذج جنوب أفريقيا التنموي لقانون اجتثاث زواج الأطفال وحماية الأطفال** المتزوجين الذي تبنته الجمعية العامة للمنتدى البرلماني لتنمية المجتمع الجنوب-أفريقي. ويوفر نموذج القانون إرشادات للبرلمانيين، وصانعي السياسة؛ والوزارات الأساسية كالعدل، والصحة، والحماية الاجتماعية، والتعليم، والعمل؛ وغيرها من أصحاب المصالح في الدول الأعضاء في مجموعة جنوب أفريقيا التنموية وهي (الدول) تطوّر قوانين وطنية فعالة للقضاء على زواج الأطفال والتعامل مع التفاوتات في إطارات عملها القانونية الحالية. إن القانون النموذجي يقوم على الأدوات والمعايير الدولية والإقليمية التي تعالج الحقوق الأساسية والتدخلات المتصلة بالقضاء على زواج الأطفال كالحق في الصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، وتسجيل الولادات والزواج، إلخ.[17، 18]

5. ضمان تحديد واستخدام آليات التطبيق المناسبة

- ✓ ضمان تحديد التشريعات والسياسات لآليات التنفيذ والمساءلة. مثلاً، في محاولتها ضمان تحديد التعليم الجندري التحويلي، قد تحدّد السياسات أن قسم المناهج في وزارة التعليم ينبغي ضمان إدراج مبادىء المساواة والتكافؤ في جميع مناهج المؤسسات التعليمية – من خلال مهارات الحياة والتعليم الجنسي الشامل، والدعوة إلى مشاركة البنات في الألعاب الرياضية وفي المواضيع التي قد يكُنّ غير ممثلات فيها بدرجة كافية مثل العلوم أو الرياضيات.
- ✓ التعامل مع التغيُّرات المؤسسية والبرامجية التي ينبغي بالإصلاحات التشريعية والسياسية أن تحققها.[19] إذ يمكن لذلك، في بعض السياقات، أن يطور برامج عمل وطنية للقضاء على زواج الأطفال أو تقوية السياسات، والميزانيات، والمراسيم، والبروتوكولات والإرشادات القائمة حول حماية الأطفال، والصحة الجنسية والإنجابية، والتعليم.
- ✓ أدخل مشاركة المواطنين في تطبيق ومراقبة السياسات العامة لتحسين الفعالية والاستدامة.

في **الهند**، يدعم البرنامج العالمي تنفيذ وتقييم **مخطط البنات اليافعات** المُموّل مركزياً والذي تنفّذه الولايات. ويركز المخطط بشكل خاص على الوضع الصحي والتغذوي لليافعات المتسربات من المدرسة، ويساعدهن على العودة إلى المدارس والانتفاع من الخدمات العامة. ولتطبيقه، يحدّد المخطط عشر مستويات من المسؤولية على الأقل من المركز إلى الولايات، والمقاطعات، والمشروع، والقرية. أحد التحديات التي تواجهها الكثير من المخططات المركزية في الهند هو أن الاستعمال المحدود للأموال المركزية لتجنيد كوادر "دائمة"، مما يقود إلى نقص في المستخدمين المؤهلين للتنفيذ. وستركز المراجعات المستقبلية لهذا المخطط ومخططات أخرى مثل **بتي باتشاو، وبتي بادهاو** على ضمان إمكانية تصميم السياسات للتغلب على مثل هذه الصعوبات.

في **زامبيا**، دعم البرنامج العالمي تطوير **استراتيجية زامبيا الوطنية للقضاء على زواج الأطفال (2016-2021) وخطة العمل الخمسية التي وُضِعت تكاليفها**. وأطلقت مقاطعتا الأولوية في زامبيا أيضاً خطط عملهما الخاصة وطوّرتا إطار عمل عملاني متعدد القطاعات وميزانية لقيادة عملية التنفيذ.[20]

6. الدعوة لتمويلٍ عامٍّ مُستدام

- ✓ ضمان تخصيص موارد كافية للبرامج والسياسات التي تركز على اليافعات، وتقوية التمويل بمساندة البرامج الأكثر موارد نسبياً كتعليم البنات.
- ✓ تحسين كفاءة مثل هذه البرامج من خلال الإنفاق في الوقت المناسب وعن طريق تقليص التسرب (تحويل الأموال العامة لأغراض أو سكان لا علاقة لهم بالأمر).
- ✓ تحسين الفعالية من خلال وضع موازنات تقوم على النتائج ومقاربات القيمة مقابل المال.
- ✓ تحسين رأس المال من خلال توزيع الموارد وضمان توجيه المزيد من الاهتمام باليافعات المهمّشات على المستويين الوطني والجهوي.
- ✓ ضمان تمكين منظمات المواطنين والمجتمع المدني – لا سيّما حقوق الأطفال، وحقوق النساء، والمنظمات الشبابية - من المشاركة في الموازنات العامة والتأثير عليها ومراقبتها.[21]

في **بنغلادش**، قدّم البرنامج العالمي الدعم لتحليل رقابي لدور مخصصات الموازنة في القضاء على زواج الأطفال كي يُفهم حجم وحصة مخصصات الموازنة التي تقدّم للبرامج والمشاريع الضرورية للقضاء على زواج الأطفال. ويدرك صندوق الأمم المتحدة للسكان ويونيسف وحكومة بنغلادش أن نجاح المبادرات المتعلقة بزواج الأطفال "تعتمد إلى حد كبير على الاستثمار العام المناسب، نظام إدارة الأموال الشامل لضمان الاستخدام الكفؤ للموارد."[22]

7. دعم آليات المتابعة، بما في ذلك عمليات ونظام المراقبة والتقييم

- ✓ ضمان امتلاك السياسات لإطارَ عملٍ زمني معقول للتنفيذ – بوجود بدائل للعودة إليه، ومراجعته، وتحديثه عند منتصف المدّة - يمكن أن يوجد حيزاً للتجربة والتعلّم. والهدف من ذلك هو إيجاد حلول محلية مستدامة، واقعية، وجائزة لجميع أصحاب المصلحة.[23]
- ✓ فكّر في تقييم تأثير تغيير التشريعات والسياسات من خلال أساليب نوعية وشبه تجريبية، مثل 1) تصميم التراجع الانقطاعي (حيث تكون هناك انقطاعات واضحة في تحديد المنافع والاستحقاقات؛ 2) التجارب الطبيعية (حيث يكون هناك نشر تدريجي للسياسات حسب الإقليم).
- ✓ روّج للمساءلة السياسية من خلال إيجاد آليات مساءلة متعددة القطاعات وأصحاب مصالح متعددين.

المراجع/ التعليقات الختامية

1 صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وثيقة البرنامج العالمي المرحلة 2، 2020-2023، برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة العالمي للقضاء على زواج الأطفال، يونيسف، نيويورك، 2019، <www. unicef.org/documents/global-programme-phase-ii-programme-document>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/ يونيو 2020.

2 منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مجموعة أدوات للترويج: دليل للتأثير في القرارات التي تحسّن حياة الأطفال، الطبعة الأولى، يونيسف، نيويورك، 2010، <www.unicef.org/evaluation/files/Advoca- cy_Toolkit.pdf>، الدخول في 18 حزيران/يونيو 2020.

3 فتيات لا عرائس، الدروس المستفادة من المبادرات الوطنية للقضاء على زواج الأطفال، فتيات لا عرائس، لندن، 2016. <www. girlsnotbrides.org/wp-content/uploads/2017/02/GNB-Lessons_ learned_national_initiatives-2016.pdf>، الدخول 18 حزيران/ يونيو 2020.

4 منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مشاركات يونيسف في التأثير على التمويل العام الداخلي لمصلحة الأطفال (بي إف فور سي): إطار عمل البرنامج العالمي، يونيسف، نيويورك، 2017، <www.unicef.org/ sites/default/files/2019-12/UNICEF_Public_Finance_for_Children.pdf>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2020.

5 صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وضع ميزانيات تستجيب للنوع الاجتماعي قيد الممارسة: دليل تدريبي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك، 2006، <www.unfpa.org/ publications/gender-responsive-budgeting-practice-training-manual>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2020.

6 مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ومركز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، من سيكون موضع المساءلة؟ حقوق الإنسان وما بعد ملخص أجندة التنمية 2015، مكتب المفوض السامي لحقوق اللاجئين، جنيف، 2013، <www.sdgfund.org/who-will-be-accountable-human-rights-and- post-2015-development-agenda>، الدخول في 18 حزيران/يونيو 2020.

7 سِسلاقي، بنيامينو، ولوري هيز، 'قواعد النوع الاجتماعي وقواعد المجتمع: الاختلافات، التشابهات ولماذا هي مهمة في علم الوقاية'، سُسيولوجي أُف هِلْث آند إلنس، السنة 42، العدد 2، شباط/ فبراير 2020، ص. 407-422. <https://onlinelibrary.wiley. com/doi/full/10.1111/1467-9566.13008>، الدخول في 6 تموز/يوليو 2020.

8 شوفلي، ديڤيد إيه وديفد توكسبري، 'التأطير، وضع الأجندة، والتحفيز: تطوُّر ثلاثة نماذج لتأثير الإعلام '، جورنَل أُف كمبُنيكيشن، السنة 57، العدد 1، تشرين الثاني/نوفمبر 2006، ص 9-20.

9 الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، دليل تخطيط الترويج، آي پي پي إف، نيويورك، 2010، <https://live-ippfwhr.pantheonsite.io/ wp-content/uploads/2018/11/Handbook-for-Advoca-cy-Planning.pdf>، الدخول في 18 حزيران/ يونيو 2020.

10 جِنْكِنز، سِمِنْ، هانك، سي، وبول إيه ساباتير، 'تقييم إطار عمل تحالف الترويج'، جريدة السياسات العامة، السنة 14، العدد 2، نيسان/إبريل – حزيران/ يونيو 1994، ص. 175-203.

11 بالتشِن، كَسَاندرا، 'قانون الأسرة في السياقات الإسلامية المعاصرة: نوابض واستراتيجيات التغيير'، في وَنْيَد: المساواة والعدالة في العائلة المسلمة، تحرير زينب أنور، مساواة كوالا لمبور، 2009، ص. 209-236.

12 صندوق الأمم المتحدة للسكان، دروس من الدورة الثانية للمراجعة الدورية الشاملة صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك، 2019، <www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/UNFPA_PUB_2019_EN_Les- sons_from_the_second_cycle_of_the_universal_periodic_review.pdf>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2020.

13 صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، الموجزات القُطرية لعام 2018، برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة العالمي لتسريع العمل للقضاء على زواج الأطفال، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك، 2019، <www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/UNFPA-2.PDF>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/ يونيو 2020.

14 مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المفوض السامي لحقوق الإنسان، جنيف، 18 كانون الأول/ديسمبر 1979، <www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/cedaw.aspx>. الدخول في 18 حزيران/يونيو 2020.

15 فاشْكِز، دانييل ودوموتيل دِلابلاس، 'سياسات عامة من منظور حقوق الإنسان'، الجريدة الدولية حول حقوق الإنسان، السنة 8، العدد 14، ص 33-62، <https://sur.conectas.org/en/public-policies-human-rights-perspective/>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2020.

16 لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، التوصيات العامّة رقم 29: حول المادة 16 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التبعات الاقتصادية للزواج والعلاقات العائلية وحلها، سيداو/سي/جي سي/26، 29 شباط/ فبراير 2013، الفقرة 14.

17 المنتدى البرلماني للمجموعة التنموية في جنوب أفريقيا، قانون نموذجي لاجتثاث زواج الأطفال وحماية الأطفال المتزوجين، المنتدى البرلماني للمجموعة التنمويّة في جنوب أفريقيا، غوبورون، 2016، <www.girlsnotbrides.org/wp-content/ uploads/2016/10/MODEL-LAW-ON- ERADICATING-CHILD-MARRIAGE-AND-PROTECTING-CHILDREN-ALREADY-IN-MARRIAGE.pdf>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2020.

18 المنتدى البرلماني للمجموعة التنمويّة في جنوب أفريقيا، فتيات لا عرائس وصندوق الأمم المتحدة للسكان، دليل لاستخدام قانون المجموعة التنمويّة لاجتثاث زواج الأطفال وحماية الأطفال المتزوجين: للبرلمانيين، منظمات المجتمع المدني، والدعاة الشباب، المنتدى البرلماني للمجموعة التنمويّة في جنوب أفريقيا، غوبورون، 2018، <https://esaro.unfpa.org/sites/default/files/ pub-pdf/J7288E%20-%20SADC%20Model%20Law%20Toolkit%20final.pdf>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2020.

19 تشايلد فرونتيرز (حدود الأطفال)، نحو نوعية محسّنة من السياسات وعمليات تنمية سياسات حماية الطفل في غرب ووسط أفريقيا: مراجعة إقليمية للسياسات، والاستراتيجيات، وخطط العمل الوطنية، تشايلد فرونتيرز، هونغ كونغ، 2016.

20 صندوق الأمم المتحدة للسكان ويونيسف، التقرير السنوي- الموجزات القُطرية لعام 2018.

21 منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مشاركات يونيسف في التأثير على التمويل العام الداخلي لمصلحة الأطفال (بي إف فور سي): إطار عمل البرنامج العالمي، يونيسف، نيويورك، 2017، <www.unicef.org/ sites/default/files/2019-12/UNICEF_Public_Finance_for_Children.pdf>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2020.

22 منظمة الأمم المتحدة للطفولة، تحليل تحديدي لمخصصات الميزانية للقضاء على زواج الأطفال في بنغلادش، يونيسف، نيويورك، 2018، <www.unicef.org/bangladesh/media/236/file/ ECM%20Report_v9_c.pdf>، الدخول في 18 حزيران/يونيو 2020.

23 تشايلد فرونتيرز (حدود الأطفال)، نحو نوعية محسّنة من السياسات وعمليات تنمية سياسات حماية الطفل في غرب ووسط أفريقيا.

مصادر إضافية

آندروز، مات، لانت بريتشيت ومايكل وُلكوك، بناء قدرات الدولة: تحليل البراهين والعمل، مطبعة جامعة أكسفورد، 2017، <https://library.oapen.org/bitstream/ id/bb540dab-9bbb-45ea-8ef1-4843b24dd432/624551.pdf>، الدخول في 24 أيلول/ سبتمبر 2020.

بِرْتْن، ميرا، وآخرين، 'آن أوان التغيير الجندري التحويلي في القوة العاملة في المجال الصحي'، ذا لانست، السنة 393، 9 شباط/فبراير 2019، ص25-26، <https://www.thelancet.com/pdfs/journals/lancet/PIIS0140-6736(19)30208-9.pdf>، الدخول في 6 تموز/يوليو 2020.

تشايلد فرونتيرز (حدود الأطفال)،'ممارسة السياسة2: وضع سياسات الطفولة ورفاه العائلة وسياسات العدالة للأطفال قيد الممارسة'، تشايلد فرونتيرز، هونغ كونغ، 2017، مقالة لم تنشر.

تشايلد فرونتيرز (حدود الأطفال)، 'تدريب قوة عمل الرفاه الاجتماعي في تيمور الشرقية: نموذج تذكيري'، تشايلد فرونتيرز، هونغ كونغ، 2020، مقالة لم تنشر.

فِتشجِرالد، إنغرِد، 'تغيير معايير النوع الاجتماعي: خبرات ودروس من جنوب آسيا'، 2019، عرض باوربوينت لم ينشر.

فتيات لا عرائس، الدروس المستفادة من ورشة العمل الوطنية لشركاء فتيات لا عرائس: 7-9 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، أمستردام، فتيات لا عرائس، لندن، 2017 Girls-Not-Brides-National- <www.girlsnotbrides.org/wp-content/uploads/2017/06/ Partnership-Workshop-Report-FINAL-June-2017.pdf>، الدخول 18 حزيران/ يونيو 2020.

مقصود، نانكلي، 'تأمل في أربع سنوات من التقدم العالمي نحو العمل للقضاء على زواج الأطفال'، 2019، مقالة لم تنشر.

صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، الموجزات القُطرية لعام 2018: تحويل الإلتزامات إلى أفعال راسخة. برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة العالمي لتسريع العمل للقضاء على زواج الأطفال، صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2019، <www.unicef.org/media/60276/file>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2020.

برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة العالمي لتسريع العمل للقضاء على زواج الأطفال، صندوق الأمم المتحدة للسكان، تقرير تصميم ورشة العمل للمرحلة 2، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيسان/إبريل 2019. <www. unicef.org/reports/global-programme-to-accelerate-action-to-end-child-mar-riage-2019>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2020.

صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 'ملاحظة فنية حول تمكين اليافعات من خلال مهارات الحياة في البرنامج العالمي للقضاء على زواج الأطفال'، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك، 2020، <www.unicef.org/media/65361/file/GP-2020-Technical-Note-Adoles- cent-Girls-Empowerment.pdf>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2020.

صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، 'صفحة وقائع: انخراط المجتمع المدني في برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة العالمي للقضاء على زواج الأطفال'، صندوق الأمم المتحدة للسكان، نيويورك 2020، <www.unicef.org/media/65401/file>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2020.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 'كيف تنخرط في دورات الميزانية والعمليات للتأثير على الميزانيات الحكومية لصالح الأطفال'، في فور إف سي إرشادات فنية لسلسلة الملاحظات رقم 1. يونيسف، نيويورك، 2016، <www.unicef.org/socialpolicy/files/Engaging_in_Budget_Cycles_and_Processes_FI-NAL.pdf>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2020.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، 'التمويل العام للأطفال'، يونيسف، نيويورك، <www.unicef org/social-policy/public-finance>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2020.

مكتب يونيسف الإقليمي في جنوب آسيا، 'مسارات لتحقيق المساواة بين الجنسين في جنوب آسيا: التعامل مع النظام على مستوى القانون والسياسة'، يونيسف روسا، 2019، <www.unicef.org/rosa/media/3196/ file/Pathways%20to%20Achieve%20Gender%20Equality%20in%20South%20Asia_Address- ing%20Gender%20Norms%20and%20Barriers.pdf>، الدخول في 18 حزيران/يونيو 2020.

ووڈن، كوِنتن وآخرون، القضاء على زواج الأطفال: قوانين زواج الأطفال وحدودها، البنك الدولي، واشنطن دي سي، 2017، <http:// documents.worldbank.org/curated/en/334131513322505611/pdf/122074-BRI-2017-10-ending-child-marriage.pdf>، الدخول بتاريخ 18 حزيران/يونيو 2020.

شُكْر

هذه الملاحظة الفنية من المرحلة 2 للبرنامج العالمي للقضاء على زواج الأطفال أنتجتها المقارّ الرئيسة لصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) بالتعاون مع تشايلد فرونيرز (حدود الأطفال).